جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

المستوى: ثالثة علاقات دولية التاريخ: 2026/05/11

المقياس: تحليل النزاعات الدولية الزمن: ســاعة ونصف

امتحان السداسي السادس

الســـــؤال:

في ظل إخفاق المنظومة الأممية المتكررة في احتواء النزاعات الدولية الكبرى - من الحرب الروسية الأوكرانية إلى حرب الإبادة في غزة - يعود الجدل الأكاديمي حول أطروحة «الحكومة العالمية» بوصفها إطارًا هيكليًا بديلًا لنظام واستفاليا القائم على السيادة المطلقة للدول.

- **ناقش الأسس الفلسفية والنظرية لأطروحة الحكومة العالمية، وحلّل الآليات التي تقترحها لحل النزاعات الدولية، ثم قيّم نقديا إمكانية تطبيقها في النظام الدولي المعاصر؟**

بالتوفيق

الإجابة النموذجية لامتحان مقياس تحليل النزاعات الدولية

مقدمة:.....2ن

يُعدّ النظام الدولي المعاصر، في جوهره، نظامًا فوضويًا تغيب عنه سلطة عليا مركزية ملزِمة، مما يجعل الدول الفاعلَ الرئيسي في إدارة نزاعاتها وفق منطق القوة والمصلحة. وقد كشفت النزاعات الكبرى في العقد الأخير ، عن هشاشة بالغة في آليات الأمن الجماعي التقليدية، إذ عجز مجلس الأمن عن اتخاذ قرارات ملزِمة بسبب حق النقض (الفيتو).

فهل تعود أطروحة «الحكومة العالمية» الحل الجذري لتلك النزاعات؟

المحور الأول: الأسس الفلسفية والنظرية (05 نقاط)

1. الجذور الفلسفية: من غروتيوس إلى كانط.

لا تنبثق فكرة الحكومة العالمية من فراغ، بل تمتد جذورها إلى تراث فلسفي وقانوني عريق. فقد وضع الفقيه الهولندي هوغو غروتيوس (1583-1645) في مؤلفه «قوانين الحرب والسلام» (1625) اللبنات الأولى لهذا التصور، إذ أكد أن الدول تخضع لمنظومة من القواعد القانونية الطبيعية الملزِمة التي تسمو على إرادة الدول المنفردة.

غير أن الصياغة السياسية الأكثر نضجًا جاءت على يد الفيلسوف إيمانويل كانط في «نحو سلام دائم» (1795)، بثلاثة بنود جوهرية: أولًا، ضرورة أن يكون الدستور المدني «جمهوريًا» (نظرية السلام الديمقراطي)؛ ثانيًا، قيام قانون الدول على «اتحاد فيدرالي للدول الحرة» لا دولة عالمية مركزية؛ ثالثًا، تقييد «حق الضيافة الكوني» بشروط الاستقبال. والجدير بالملاحظة أن كانط نفسه رفض فكرة الدولة العالمية المركزية خشية تحولها إلى استبداد.

2. التطور النظري في القرن العشرين:

أسهمت مدرستان رئيسيتان في تطوير هذا المشروع: المدرسة الوظيفية (Functionalism) التي قدّم فيها ديفيد ميتراني (1943) رؤية براغماتية مفادها أن التعاون في المجالات التقنية (الصحة، المواصلات، الطاقة) يُضعف السيادة تدريجيًا عبر مبدأ «الامتداد» (ramification). والاتجاه الكوني (osmopolitanismC) الذي يدعو إليه ديفيد هيلد ويورغن هابرماس نحو ديمقراطية كونية متعددة المستويات تُقسَّم فيها السيادة بين الدولة والمستويات الإقليمية والعالمية.

المحور الثاني: النماذج والآليات المقترحة (06 نقاط)

1. النماذج الثلاثة للحكومة العالمية:

النموذج الأقصى - الدولة العالمية المركزية: حكومة كوكبية واحدة بجيش وعملة موحّدَين، يبقى في حدود اليوتوبيا نظرًا لاستحالته التطبيقية.

النموذج الوسيط - الفيدرالية العالمية: حكومة عالمية محدودة الصلاحيات تختص بالأمن والبيئة وحقوق الإنسان، مع محكمة دستورية عليا ملزِمة وقوة تنفيذية مستقلة. تطرحه «حركة الفيدراليين العالميين».

النموذج الأدنى - الكونفيدرالية المُصلَحة: إصلاح جذري للأمم المتحدة: إلغاء الفيتو، وتحويل الجمعية العامة إلى برلمان بصلاحيات فعلية. الأكثر واقعية والأقرب إلى «حكومة عالمية بحكم الأمر الواقع» كما يصفه جيمس روزنو.

2. آليات حل النزاعات.

تقوم على ثلاث ركائز متكاملة:

- السلطة القضائية الملزِمة: تحويل محكمة العدل الدولية إلى محكمة دستورية تُحيَل إليها النزاعات إجباريًا.
- السلطة التشريعية: برلمان عالمي منتخب يسنّ قوانين ملزِمة تحظر العدوان وتُقيّد سباق التسلح.
- السلطة التنفيذية: قوة شرطة أو جيش عالمي صغير دائم يفرض قرارات المحكمة والبرلمان.

المحور الثالث: التقييم النقدي (05 نقاط)

نقاط القوة:

تُشخّص الأطروحة الداء بدقة، إذ أن غياب السلطة العليا الملزِمة هو جذر عجز النظام الدولي. فلو وُجدت حكومة عالمية فيدرالية، لأمكن نظريًا إحالة الحرب الروسية الأوكرانية إلى محكمة دستورية عالمية بدلًا من الاصطدام بجدار الفيتو الروسي.

الانتقادات الجوهرية:

أولًا - إشكالية الهيمنة: يحذّر مورغنثاو من أن الحكومة العالمية ستكون إمبراطورية متنكّرة. من يمسك بزمامها؟ لا ضمان لكونها ديمقراطية لا استبدادية.

ثانيًا - إشكالية السيادة والهوية: السيادة ليست مجرد ترتيب قانوني، بل هوية وجودية. القوى الكبرى — روسيا والصين والولايات المتحدة — لن تقبل بالتنازل عن سيادتها.

ثالثًا - التناقض الجوهري: الحكومة العالمية تحتاج موافقة القوى الكبرى لإنشائها، وهي ذاتها القوى الأكثر خسارة في ظلها. دوامة منطقية لا مخرج منها.

رابعًا - التنوع الحضاري: نظام قانوني واحد يتجاهل التعددية الحضارية. هل تقبل المجتمعات غير الليبرالية بتعريف ليبرالي لحقوق الإنسان يفرضه برلمان عالمي؟

البديل الواقعي المطروح:

يقترح جيمس روزنو مفهوم «الحوكمة العالمية بلا حكومة» وهي شبكة متشابكة من المنظمات الدولية والمحاكم والمعاهدات وقوى المجتمع المدني تُحقق تعاونًا فعليًا دون سلطة هرمية عليا، وهو ما يبدو أقرب إلى الممكن في الأفق المنظور.

الخاتمة.....2ن

خلاصة القول، تُشكّل الحكومة العالمية إطارًا فكريًا بالغ الأهمية لفهم حدود النظام الدولي القائم، غير أن تطبيقها يفترض شروطًا تاريخية وسياسية لم تنضج بعد. وكما قال مورغنثاو: «الحكومة العالمية هي الحل المنطقي لمشكلة الحرب... ولكنها حل بعيد المنال.» والأجدى في المرحلة الراهنة هو إصلاح تدريجي للمؤسسات الدولية القائمة وتعزيز آليات الحوكمة متعددة المستويات، بوصفها مسارًا أكثر واقعية نحو نظام دولي أكثر عدلًا واستقرارًا.